مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

أيار/مايو 2014

OCHA

نظرة عامة على أحداث أيار/مايو

يجب رفع حصار المفروض على غزة

شهد هذا الشهر تطورين إيجابيين في قطاع غزة. الأول، كان محصول صيد الأسماك خلال موسم السردين، الذي انتهى هذا الشهر، أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. ويرجع هذا في الأساس إلى تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى البحر كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بالرغم من الانقطاع الذي شهدته فترات معينة في عام 2013. أما التطور الثاني، فقد سمحت وزارة الدفاع الإسرائيلية باستئناف العديد من المشروعات الإنشائية للأمم المتحدة، بما في ذلك المراكز الصحية، والمدارس، والمساكن والبنية التحتية للمياه، وكانت هذه المشاريع قد علقت في تشرين الأول/أكتوبر 2013 عقب اكتشاف نفق تحت الأرض يؤدي من قطاع غزة إلى إسرائيل.

أبرز التطورات

- ارتفع محصول صيد الأسماك خلال موسم السردين في قطاع غزة بنسبة 27 و120 بالمائة على التوالي مقارنة بنفس الفترة من موسمي 2013 و2012.
- منذ عام 2012 كان هناك 75 حادث تهجير مؤقت لتجمعات سكانية بأكملها خلال تدريبات عسكرية في «مناطق إطلاق النار».
- تنتظر مشاريع الأمم المتحدة في قطاع غزة، البالغة قيمتها 116 مليون دولارا أمريكيا، الموافقة الإسرائيلية لفترة يبلغ متوسطها 19 شهراً، في سياق القيود على الاستيراد.

محتويات التقرير

أدى توسيع حدود مناطق صيد الأسماك إلى زيادة محصول الصيد خلال موسم السردين 2

تأثير الجدار على الوصول إلى المياه: حالة جيوس 5

تهجير تجمّع بأكمله مؤقتا للمرة الرابعة عشرة بسبب تدريبات عسكرية إسرائيلية 8

إسرائيل تسمح باستئناف مشاريع الأمم المتحدة لإعادة البناء الحاصلة على موافقة في غزة 10

الأزمة المالية ونقص الكهرباء تهدد استمرارية الرعاية الطبية 12

عنف المستوطنين الإسرائيليين يقوض سبل العيش الزراعية 14

أبرز الأرقام في أيار/مايو 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	2
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	266
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	74
مهجرون في الضفة الغربية	164

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

394 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 31.5% من التمويل

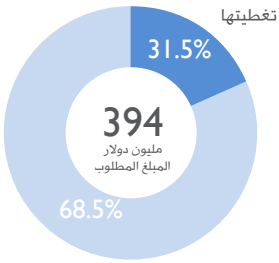

احتراق المولد الرئيسي في مستشفى بيت حانون نتيجة الاستخدام الزائد حزيران/يونيو 2014.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

رغم هذين التطورين الإيجابيين، هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير لتخفيف المصاعب الإنسانية التي تؤثر على السكان المدنيين في قطاع غزة، وإبراز حقيقة أن الوصول في غزة أصبح استثناء نادرا أكثر منه قاعدة.

بالرغم من استئناف عدد من مشاريع الأمم المتحدة، بقي الحظر المفروض على استيراد مواد البناء للقطاع التجاري سارياً، مما حرم عشرات الآلاف من الدخل الناتج من العمل في قطاع البناء ومنع إعادة إعمار أو ترميم المنازل والبنية التحتية. وعلى غرار ذلك، رغم أن توسيع منطقة الصيد الممكن الوصول إليها كان له أثر إيجابي على سبل العيش للصيادين، فإن الحد الحالي (ستة أميال بحرية) هو أقل من ثلث منطقة الصيد المخصصة بموجب اتفاقات أوسلو، ولا يسمح بتنشيط حقيقي لقطاع صيد الأسماك، الذي يوظف حاليا نحو 3,500 شخصا، بانخفاض عن أكثر من 10,000 في عام 1999.

تأثرت الظروف المعيشية في قطاع غزة أيضا بالانخفاض الكبير في نوعية الخدمات. وتثير الفجوات في الوصول إلى الرعاية الصحية القلق بشكل خاص. وبسبب الأزمة المالية التي تواجه دولة فلسطين، وصل مخزون ما يقرب من ربع الأدوية الأساسية إلى الصفر في أيار/مايو 2014. ويضعف النقص المزمن في الكهرباء أيضا استمرارية رعاية المرضى في المستشفيات ويزيد من تكاليف الصيانة والوقود.

بحلول حزيران/يونيو 2014، يصادف سبع سنوات منذ بداية الحصار على قطاع غزة في أعقاب تولي حماس السلطة في قطاع غزة في عام 2007، وقد قوّضت القيود على التنقل والوصول المفروضة في هذا السياق القطاع الخاص وهو قطاع حيوي بالنسبة لغزة ودفعت غالبية السكان إلى الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية. وبالرغم من المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، دعا الأمين العام للأمم المتحدة مراراً إلى رفع الحصار لإنهاء العقاب الجماعي للسكان المدنيين.

أدى توسيع حدود مناطق صيد الأسماك إلى زيادة محصول الصيد خلال موسم السردين

لا تزال سبل كسب العيش الزراعية في قطاع غزة متأثرة من القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والبحر منذ فترة طويلة

يعتبر شهرا نيسان/أبريل وأيار/مايو شهران بالغا الأهمية بالنسبة لسبل كسب العيش للعديد من المزارعين وصيادي الأسماك في غزة، إذا يحل خلالهما واحد من موسمي السردين السنويين، تماما مثل موسم جني المحاصيل مثل القمح والشعير. وقد تمّ تقويض هذين النشاطين في السنوات الأخيرة بسبب القيود المفروضة على الوصول التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مناطق صيد الأسماك على طول ساحل قطاع غزة والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية على طول السياج المحيط بغزة (المناطق المقيد الوصول إليها). وعلى الرغم من أن الوصول قد تحسن في عام 2014 مقارنة بالسنوات السابقة، بقي التأثير على الإيرادات الفعلية الناتجة محدودة لعدد من الأسباب.

موسم السردين

على مدى السنوات الأربعة عشر الماضية، قيد الجيش الإسرائيلي تدريجياً الوصول إلى مناطق صيد الأسماك على طول ساحل قطاع غزة. فمنذ أوائل عام 2009، منعت قوارب الصيد من تجاوز ثلاثة أميال بحرية من الساحل وتم فرض القيود من خلال استخدام «طلقات تحذيرية» تطلقها قوات البحرية الإسرائيلية. وكجزء من تفاهم وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر

آخر التطورات: في يوم 12 حزيران/يونيو، اختفى أثر ثلاثة شبان إسرائيليين، كانوا في طريق عودتهم إلى منازلهم من المدارس الدينية الثانوية التي كانوا يحضرونها في مستوطنتين إسرائيليتين في جنوب الضفة الغربية، فيما يشتبه بأنه عملية اختطاف. وبينما لم تعلن أي منظمة مسؤوليتها، نسبت السلطات الإسرائيلية العمل إلى خلية تابعة لحركة حماس. ولهذا نفذت إسرائيل عمليات عسكرية على نطاق واسع بهدف معلن، وهو العثور عليهم والإفراج عنهم، وكذلك تقويض البنية التحتية لحماس في الضفة الغربية. وقد كان لهذه العمليات والإجراءات ذات الصلة التي نفذها الجيش الإسرائيلي تأثيرا إنسانيا كبيرا على السكان المدنيين الفلسطينيين وزادت من المخاوف من العقاب الجماعي. سترد المعلومات عن هذه التطورات وتحليلها في العدد القادم من النشرة الإنسانية، والذي يغطي حزيران/يونيو.

ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة بالمعلومات والتحليل الخاصة بقطاع الصيد.

2012 بين حماس وإسرائيل، تم توسع المنطقة المتاح الوصول إليها في البحر إلى ستة أميال بحرية. وأعيد تقليص منطقة الصيد بشكل مؤقت إلى ثلاثة أميال بحرية بين آذار/مارس وأيار/مايو 2013 رداً على إطلاق الصواريخ من قبل جماعات فلسطينية مسلحة، مما قوض جزئيا موسم السردين الأول.

وعلى الرغم من بعض التقلبات، أدى توسيع القدرة على الوصول إلى البحر منذ نهاية عام 2012 إلى ارتفاع في محصول الأسماك خلال موسمي السردين لعام 2013، وبدرجة أكبر في موسمي عام 2014. وفي نيسان/أبريل – أيار/مايو 2014، تم صيد ما مجموعه 811 طناً من الأسماك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 27 بالمائة مقارنة بالموسم ذاته في عام 2013 وبنسبة 120 بالمائة مقارنة بموسم عام 2012.

ولكن لا يزال صيد الأسماك لهذا العام أدنى بنسبة 27 بالمائة مقارنة بموسم نيسان/أبريل وأيار/مايو 2006، أي قبل تقييد المنطقة المسموح بالوصول إليها إلى ستة أميال بحرية من الشاطئ، وحتى أقل من التقديرات للفترة قبل عام 2000 (بداية الانتفاضة الثانية). إن حد صيد الأسماك الحالي (6 أميال بحرية) هو أقل من ثلث منطقة صيد الأسماك البالغة 20 ميلاً بحرياً بموجب اتفاقات أوسلو.

بالإضافة إلى ذلك، منذ أواسط العام 2013، تعرضت سبل كسب عيش الصيادين للعراقيل جراء نقص الوقود بعد إغلاق السلطات المصرية لأنفاق التهريب تحت الحدود المصرية مع غزة. وفي عدة مناسبات، أدى هذا النقص إلى تطبيق وزارة الزراعة في غزة لنظام حصص الوقود لسفن الصيد، وبالتالي انخفاض في عدد سفن الصيد العاملة.

وفي غضون ذلك، لا يزال الصيادون يتأثرون بإطلاق النار والمصادرة خلال فرض القيود على الوصول على يد البحرية الإسرائيلية. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2014، وقع 60 حادث إطلاق نار على الأقل نفذتها القوات الإسرائيلية في عرض البحر، نتج عنها إصابة خمسة صيادين، واحتجاز 20 والاستيلاء على 12 قارباً على الأقل أو إلحاق أضرار بها بالإضافة إلى معدات أخرى.

وأدت هذه العوامل، بمرور الوقت، إلى انخفاض هائل في عدد الصيادين من حوالي 10,000 في عام 2000 إلى حوالي 3,500 في عام 2013. وحالياً، يتلقى نحو 95 بالمائة من الصيادين

في نيسان/أبريل وأيار/مايو عام 2014، تم صيد ما مجموعه 811 طنا من الأسماك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 27 و120 بالمائة على التوالي مقارنة بنفس الفترة من موسمي عامي 2013 و2012.

المحصول السنوي من الأسماك في حدود الوصول المختلفة بالطن

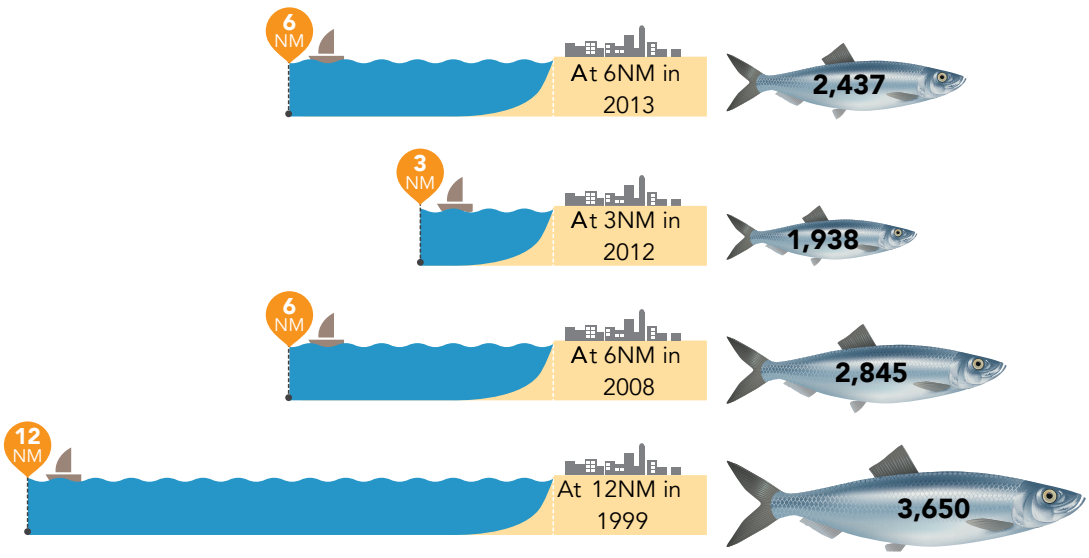

مساعدات إنسانية، بما في ذلك المساعدات الغذائية وخطط لخلق فرص عمل توفرها الجهات الإنسانية الفاعلة.[1]

موسم الحصاد

تفرض قيود طويلة الأمد على الوصول في المناطق الزراعية الواقعة على طول السياج المحيط الذي يفصل غزة عن إسرائيل. وتم توسيع نطاق هذه القيود أوائل عام 2009 لتشمل مناطق تقع في نطاق يتراوح بين 1,500-1,000 متر من السياج. وعلى غرار ما هو حاصل في البحر، أدى وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى تخفيف القيود المفروضة في المناطق المقيد الوصول إليها على الوصول للأراضي والمزارعين، وللمرة الأولى منذ سنوات، أصبح من الممكن للمزارعين الوصول إلى أراض تبعد عن السياج مسافة 300 متر، وفي بعض المناطق 100 متر.[2]

غير أنّ الوصول الآمن متاح فقط خلال ساعات النهار، مما يحد من ساعات العمل بالنسبة للمزارعين والعمال الزراعيين، الذين يضطرون لبدء العمل مبكراً بشكل عام. وأفاد المزارعون أن طلقات تحذيرية أُطلقت عندما حاولوا العمل خارج نطاق هذه الساعات. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2014، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في 22 مناسبة على الأقل باتجاه المناطق الزراعية، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص بينهم طفلان، أحدهما فتى يبلغ من العمر 16 عاماً كان يجمع القش على مسافة تبلغ حوالي 450 مترا من السياج.

قام معظم المزارعين بزراعة أراضيهم القريبة من السياج الحدودي الإسرائيلي بمحاصيل منخفضة الإنتاج ومنخفضة الرعاية وتعتمد على مياه الأمطار، وفي الأساس القمح والشعير، حيث ينطوي ذلك على استثمارات مالية ومخاطر مادية أقل. وارتفع النشاط الزراعي في الأراضي المقيد الوصول إليها في أيار/مايو، وهو موسم الحصاد لهذه المحاصيل. وكقاعدة عامة، يحاول المزارعون جني المحصول في أقرب وقت ممكن لمنع الخسائر الناجمة عن الحرائق المحتملة (التي تنجم غالباً من حوادث إطلاق النار) أو انعدام الوصول. وخلافاً لصيد الأسماك، لا توجد أرقام متوفرة حول حجم الإنتاج في المناطق المقيد الوصول إليها لمقارنتها بالسنوات السابقة.

على الرغم من توسيع القدرة على الوصول، قام معظم المزارعين بزراعة أراضيهم القريبة من السياج بمحاصيل منخفضة الإنتاج ومنخفضة الرعاية وتعتمد على مياه الأمطار بسبب حالة الشك وانعدام الأمن.

تأثير الجدار على الوصول إلى المياه: حالة جيوس

شريف عمر خالد، مزارع من جيوس (محافظة قلقيلية)، قاسى آثارا سلبية للجدار الذي فصله عن أرضه وعن الزراعة والموارد المائية. ومع إنجازه في عام 2003، ينحرف الجدار ستة كيلومترات عن الخط الأخضر ليعزل أكثر من 9,000 دونم من أراضي جيوس إلى الغرب منه.[4] يمكن لشريف فقط الوصول إلى أرضه الواقعة خلف الجدار بتصريح خاص وهذا يحدد الوقت الذي يمكنه أن يعمل فيه لرعاية محاصيله من الفواكه والخضار (انظر المربع بشأن التصاريح). وعلى الرغم من أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمرت بإعادة النظر في المسار وهذا يجري حالياً، سوف يتم إعادة 2,488 دونم فقط لجيوس، تاركاً المناطق الأكثر إنتاجا للفواكه والخضار معزولة خلف الجدار.

بالإضافة إلى الوصول المقيد إلى الأراضي، تعتبر جيوس واحدة من العديد من التجمعات التي عُزلت آبار المياه وشبكات الري الخاصة بها في منطقة مغلقة بين الجدار والخط الأخضر. وهذا حد بشكل خطير من حصول سكان هذه التجمعات على المياه للاستهلاك المنزلي والزراعة والثروة الحيوانية. وفي جيوس، يعزل

أصدرت محكمة العدل الدولية وهي الهيئة القضائية الرئيسة في الأمم المتحدة في التاسع من تموز/يوليو 2004 رأياً استشارياً حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأقرت المحكمة بأنه يجب على إسرائيل "أن تتصدى للعديد من أعمال القتل والعنف العشوائية ضد مواطنيها"، وأن "لها الحق، بل من الواجب عليها فعلياً، أن ترد من أجل حماية حياة مواطنيها [ولكن] الإجراءات التي تتبعها يجب أن تظل متطابقة مع القانون الدولي المعمول به".

ونصّت المحكمة على أن مقاطع الجدار التي تعبر داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابات والتصاريح المرتبط به، هي انتهاك من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى: وقف بناء الجدار، "بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها"؛ وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل، وإلى "إلغاء أو إبطال مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية ذات الصلة على الفور.

في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العاشرة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تموز/يوليو عام 2014، يصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من المقالات في النشرة الإنسانية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني المستمر للجدار. تركز مساهمة هذا الشهر على جيوس، وهي تجمّع زراعي يقع في محافظة قلقيلية يقطنه حوالي 3,000 نسمة، حيث أثر الجدار بشدة على وصول التجمّع إلى موارده المائية. [3]

أُعد هذا القسم بمعلومات ودعم من مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ، والتي تنسق مبادرات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة.

شريف ومزارع زميل من جيوس بجانب غرفة تخزين في المنطقة التي تأثرت بسبب الجدار.

الجدار ستة آبار للمياه؛ وفي حين يمكن للمزارعين استخدام هذه الآبار عندما تتاح لهم إمكانية الوصول إلى أراضيهم، يتطلب بناء أو تطوير البنية التحتية للمياه في أي مكان في الضفة الغربية الحصول على تصريح من لجنة المياه المشتركة. وعلى الرغم من أن لجنة المياه المشتركة تضم عددا متساوٍ من الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أنَّ ميزان القوى يسمح فعلياً لإسرائيل باستخدام حق النقض ضد الطلبات الفلسطينية لبناء آبار جديدة في الحوض الغربي الجبلي للمياه الجوفية ولتأخير الموافقة على البنية التحتية الأساسية للمياه.[5] بالإضافة إلى موافقة لجنة المياه المشتركة، تتطلب مشاريع المياه التي تقع (ولو جزئياً) في المنطقة (ج) الحصول على تصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية.

ويتم ضخ المياه في جيوس من الآبار بواسطة محركات تعمل بالديزل. وبالنسبة لشريف وزملائه المزارعين، فإن ربط المضخات بشبكة الكهرباء من شأنه أن يخفض التكاليف بشكل كبير ويزيد من الدخل من خلال تحسين الإنتاج. ولكن، لم يتم منح أي تصريح لتركيب البنية التحتية اللازمة للكهرباء وربط المضخات رغم المناقشات المنتظمة بين بلدية جيوس الإدارة المدنية الإسرائيلية.

استفاد شريف، في عامي 2012 و2013، من أحد المشاريع التي تنفذها المنظمة غير الحكومية "وي إفيكت" (نحن نؤثر) وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة.[6] وبات ري 1,900

التصاريح

بعد تطبيق نظام التصاريح والبوابات في شمال الضفة الغربية في عام 2003، أعلنت السلطات الإسرائيلية المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر منطقة عسكرية مغلقة، ويطلب من الفلسطينيين الحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم. وقد تأرجح عدد التصاريح الممنوحة للمزارعين في جيوس على مر السنين من 278 تصريحاً تمت الموافقة عليها في عام 2007؛ إلى 292 تصريحاً في عام 2008؛ و121 تصريحاً في عام 2009؛ و306 تصاريح في عام 2011؛ و276 تصريحاً في النصف الأول من عام 2012.[8] صدر حوالي 706 تصاريح لمزارعي جيوس بين أول كانون الثاني/يناير 2013 ونهاية أيار/مايو 2014 (من أصل 923 طلباً)؛ ومن هذه التصاريح، تم منح 210 تصاريح سارية لمدة سنتين.

وفي حين أن معدل الموافقة هذا أعلى مما كان عليه سابقاً، فإنه قد يشمل نفس المزارع الذي تم إصدار تصاريح متعددة له خلال هذه الفترة، ولا يزال هذا المعدل أقل من سكان جيوس الذين عملوا في الزراعة قبل بناء الجدار والذين تقدر نسبتهم بنحو 90 بالمائة تقريبا. ولا يزال مقدمو الطلبات يواجهون الرفض لاعتبارات أمنية، أو لعدم وجود "صلة لهم بالأرض، أو لأنه ليس لديهم "ما يكفي من الأرض"، أو لأن أراضيهم لا تعتبر واقعة خلف الجدار.

ويمكن لمزارعي جيوس الحاصلين على تصاريح الوصول إلى اثنتين من تسع بوابات زراعية فقط تم تركيبها على طول الجدار والتي تفتح يومياً. وتقلل ساعات فتح البوابات اليومية المحددة، والقيود المفروضة على عدد ونوع المركبات والمواد التي يسمح للمزارعين بأخذها عبر البوابات وغيرها من قيود الوقت والعمل والموارد اللازمة للزراعة.

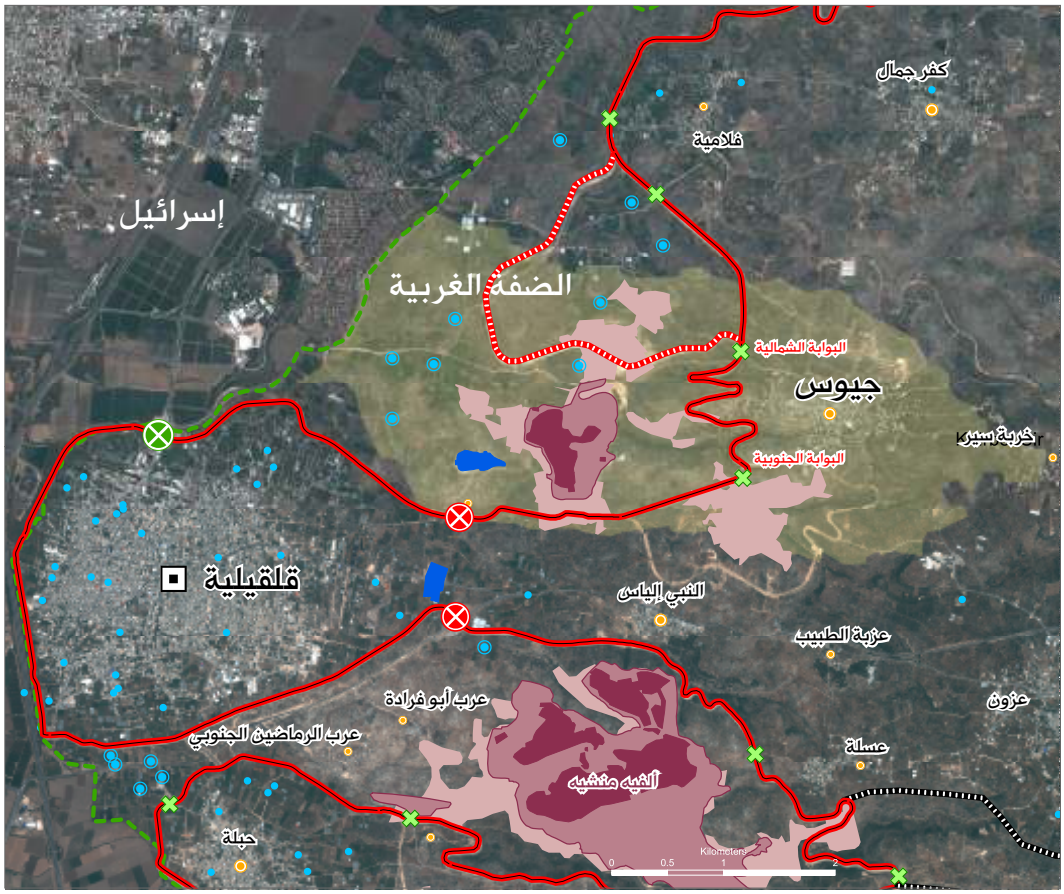

أدى الجدار أيضا إلى نقص حاد في المياه المنزلية في جيوس حيث تم منع السكان من استخراج المياه من الآبار، الأمر الذي دفع سكان التجمّع لشراء المياه للاستهلاك المنزلي من قرية عزون القريبة.

دونم ممكناً بالحصول على دعم لخمسة آبار في جيوس واستفاد أكثر من 250 مزارعاً من خلال الحصول على مياه الري بنحو 40 بالمائة من التكلفة السابقة.

ويوضح شريف، "مع أسعار وقود الديزل المدعومة، دفعت 32 شيقلاً فقط لساعة واحدة من الضخ، مما سمح لي بري أرضي كل أسبوع. وللمرة الأولى منذ تم بناء الجدار، كنا قادرين فعلا على زيادة مساحة الأراضي المزروعة، بما في ذلك الأراضي المهجورة. حتى أن عدد الدفيئات الزراعية، والذي كان قد تراجع، بدأ يرتفع. وللأسف، انتهى المشروع العام الماضي ومع ارتفاع أسعار وقود الديزل، ندفع الآن ما يصل إلى 140 شيقلاً في الساعة. لا أستطيع تحمل ري أرضي الآن كما في السابق. استخدم فقط مياه الأمطار، وهي شحيحة بشدة. نحن قلقون بشأن المستقبل مرة أخرى. إن ربط المضخات بشبكة الكهرباء سيساعدنا حقا".

أدى الجدار أيضا إلى نقص حاد في المياه المنزلية في جيوس حيث تم منع السكان من استخراج المياه من الآبار، الأمر الذي دفع سكان التجمّع لشراء المياه للاستهلاك المنزلي من قرية عزون القريبة.[7]

تم ربط جيوس بخط أنابيب للمياه يمر تحت الجدار لتزويد التجمّع بالمياه الجارية من خلال مشروع بتمويل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي حين تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، فإن التراخيص للمرحلة الثانية، بما في ذلك تركيب مضخة إضافية كاملة وخزان، تنتظر الموافقة

من الإدارة المدنية الإسرائيلية منذ عام 2010. والربط بشبكة الكهرباء لتشغيل المضخة المؤقتة الحالية والتجهيزات المستقبلية أمر حيوي لضمان سعر منخفض لمياه الشرب، وهو حل صديق للبيئة لمشكلة نقص المياه في جيوس ولاستدامة طويلة الأمد للمشروع.

تهجير تجمّع بأكمله مؤقتا للمرة الرابعة عشرة بسبب تدريبات عسكرية إسرائيلية

منذ عام 2012، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 68 مناورة عسكرية تدريبية تشمل تهجيراً للسكان

أُجبر هذا الشهر جميع سكان تجمّع حمصة البقيعة البدوي الواقع في المنطقة (ج) في شمال غور الأردن، وعددهم 62 شخصاً بينهم 27 طفلاً، على إخلاء منازلهم لعدة ساعات مرتين خلال أسبوع واحد (يومي 26 و28 أيار/مايو) لإتاحة المجال لإجراء تدريبات عسكرية إسرائيلية. ومنذ عام 2012، هجر سكان هذا التجمّع من منازلهم مؤقتا في هذه الظروف في 14 مناسبة منفصلة لفترات تتراوح بين ست ساعات و12 ساعة خلال الصباح الباكر أو في الليل. وهذا النوع من التهجير يعطل سبل كسب العيش الرعوية للتجمّع وغالبا ما ينشر الذعر ويعرقل وصول الأطفال إلى المدارس.

تغطي "مناطق إطلاق النار" ما يقرب من 18 بالمائة من أراضي الضفة الغربية، و56 بالمائة من وادي الأردن ومنطقة البحر الميت. يحظر التواجد في هذه المناطق بأمر عسكري دون تصريح من السلطات الإسرائيلية، والذي نادرا ما يتم منحه. وفي الوقت الحاضر، هناك أكثر من 38 منطقة سكنية بدوية ورعوية يعيش فيها أكثر من 6,200 شخص تقع داخل هذه المناطق. وهناك 50 منطقة سكنية أخرى يعيش فيها أكثر من 12,000 شخص واقعة في المنطقة المجاورة مباشرة "لمناطق إطلاق النار" وتحتاج للوصول إلى الأرض من أجل سبل عيشهم؛ ومعظم هذه التجمعات موجودة في هذه المناطق منذ عقود، والعديد منها قبل تحديد هذه المناطق "كمناطق إطلاق نار".

يقوض التهجير المؤقت للتجمّعات في "مناطق إطلاق النار" سبل العيش الرعوية الخاصة بهم وغالبا ما ينشر الذعر ويعرقل وصول الأطفال إلى المدارس.

من مشروع لمحة عن مواطن الضعف في التجمعات: حمصة البقعة

تقع حمصة البقعة في منطقة أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب أو "كمنطقة إطلاق نار"، والمنطقة تقع إلى الجنوب من مستوطنتي روي وبقعوت وتجمّع الحديدية البدوي. يعتمد السكان على الرعي كمصدر رئيسي للدخل ويمتلكون حوالي 3,000 رأس من الأغنام. أفادت الأسر بأنها تعرضت للتهجير من قرية عتير قرب السموع في الخليل عام 1948 وهم لاجئون غير مسجلين. ومنذ عام 1948، أفادوا أنهم يعيشون باستمرار في منطقة شمال غور الأردن، ولكن نظرا للقيود المفروضة على التنقل والوصول، بما في ذلك الوصول المقيد إلى أراضي الرعي فضلاً عن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، فقد استقروا تدريجيا بشكل دائم في منطقة وادي البقعة. وأُفيد أن الأرض التي يعيشون فيها يتم زراعتها وحرثها بشكل منتظم من قبل أصحابها، الذين يعيشون في بلدة طمون القريبة. وأفاد أفراد التجمّع أنهم لم يشهدوا حتى عام 2012 أنشطة تدريبية للجيش الإسرائيلي في المنطقة.[9]

قال أحد سكان التجمّع عقب تهجير مؤقت وقع حديثا، "الحاجة لمغادرة بيوتنا خلال كل تدريب عسكري تؤثر على أطفالنا بشدة بسبب الخوف والقلق الذي يواجهونه. وهو يضر أيضا بقطعان الماشية، لاسيما الأغنام حديثة الولادة. والتدريب العسكري يدمر محاصيلنا ومبانينا التي نستخدمها في كسب العيش عندما تدوسها الدبابات الإسرائيلية. نحن نشعر أن الغرض من ذلك هو إجبارنا على ترك تجمّعنا معا تماماً".

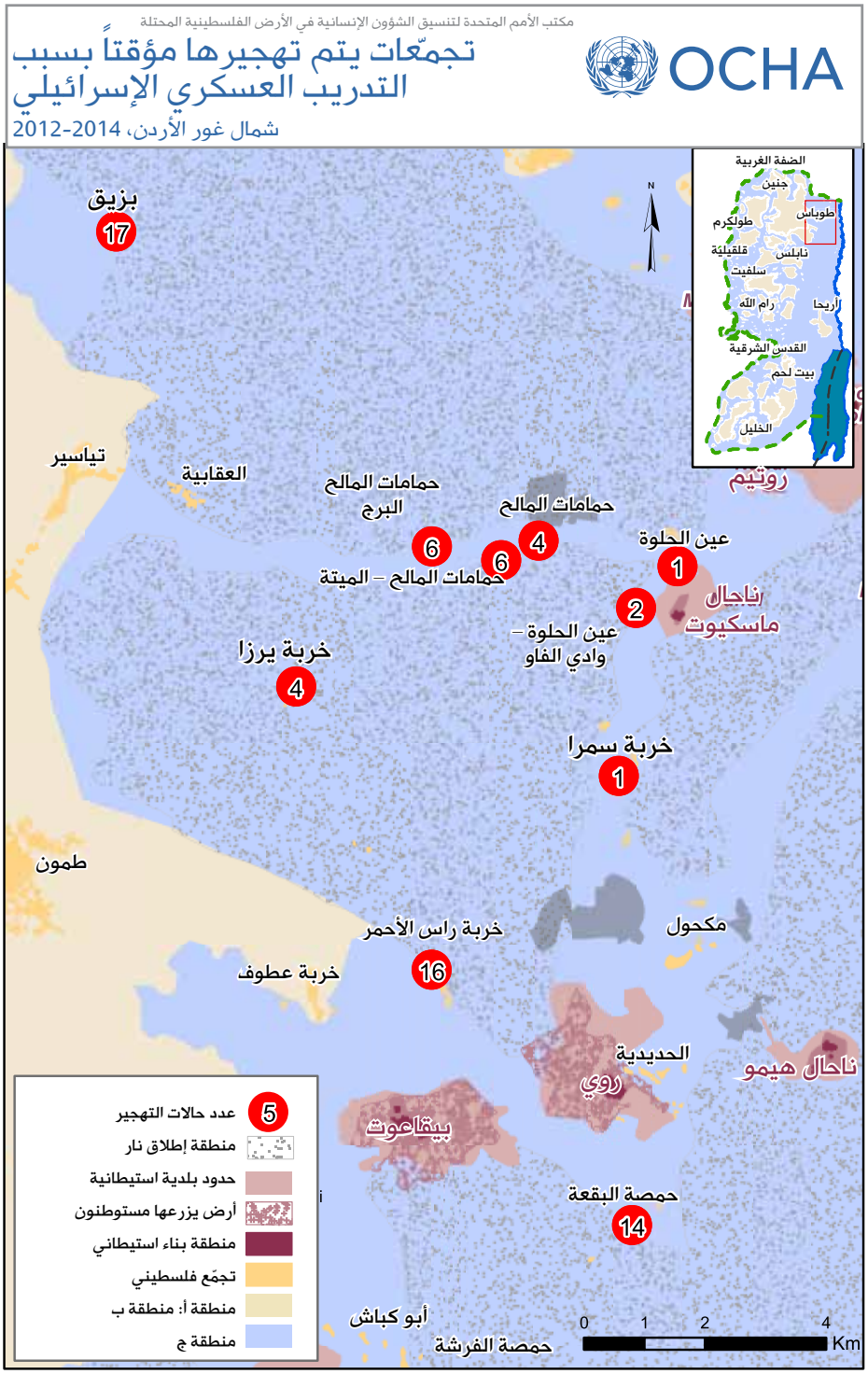

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عشرة بؤر استيطانية إسرائيلية تقع إما جزئياً أو كلياً في "مناطق إطلاق النار"؛ في شباط/فبراير عام 2014، أعلنت السلطات الإسرائيلية عزمها على "إضفاء الشرعية" على إحدى هذه المستوطنات بأثر رجعي (مستوطنة أفيغايل) في جنوب محافظة الخليل.[01]

وفي حين تم إعلان معظم "مناطق إطلاق النار" على هذا النحو في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لم تصبح ظاهرة التهجير المؤقت لتجمّعات بأكملها خلال التدريبات العسكرية ظاهرة منهجية إلا في الآونة الأخيرة. منذ شباط/فبراير 2012، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 75 حادثاً من هذا النوع تؤثر على ما مجموعه 13 منطقة سكنية بدوية ورعوية، أغلبها في شمال غور الأردن، حيث يعيش أكثر من 18,000 شخص. وتُسلَّم إخطارات الجيش الإسرائيلي إما شفوياً أو عن طريق أوامر مكتوبة، وعادة قبل أيام قليلة من التدريب.

ووفقاً لتقرير صادر عن إحدى وسائل الإعلام الإسرائيلية الصادر هذا الشهر، أكد ضابط كبير من القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي أن وتيرة ونطاق التدريب العسكري قد ازدادا بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، خاصة في غور الأردن، وأن التمرينات من هذا النوع تسهم في منع البناء في "مناطق إطلاق النار". [11]

بالإضافة إلى التهجير المؤقت، تعرضت التجمعات الواقعة في "مناطق إطلاق النار" لهدم المباني على أيدي السلطات الإسرائيلية بصورة متكررة بحجة أنها تفتقر لتصاريح البناء. ومنذ بداية عام 2012، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هدم 230 منزلاً ومباني أخرى في عشر مناطق سكنية منفصلة، ستة منها استهدفت أيضاً للتدريب العسكري. وكان آخرها في أول نيسان/أبريل، هدمت منازل أربعة من الأسر الثمانية في حمصة البقعة. ونظرا لعدم وجود مناطق بديلة للحفاظ على سبل عيشهم، بقيت غالبية الأسر المتضررة في نفس الموقع وأعادت بناء منازلها ومباني لكسب العيش على الرغم من الخطر الكبير لعمليات الهدم المتكررة. وفي حين تم تقديم مأوى طوارئ لغالبية هذه الأسر من الوكالات الإنسانية، في بعض الحالات تم هدم هذه المساعدات أيضا أو مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية.

تثير هذه الممارسات والتدابير المخاوف من خطر الترحيل القسري وخلق بيئة قهرية تخلق ضغوطاً على التجمعات الفلسطينية في "مناطق إطلاق النار" لترك هذه المناطق. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يمكن اعتبار عمليات الإخلاء المؤقت في سياق الأعمال القتالية النشطة حيث الأمن للسكان المحميين أو الأسباب العسكرية الأساسية مطلوبة بدرجة كبيرة.[21] يعتبر الترحيل قسرياً، وبالنتيجة غير قانوني، إلا إذا اختار الأشخاص المتضررون الانتقال طواعية دون التهديد باستخدام القوة أو دون الإكراه. ووفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، تعتزم السلطات الإسرائيلية إزالة التجمعات من مكان إقامتها الحالي في منطقة حُددت بأنها «منطقة إطلاق نار» في تلال الخليل الجنوبية، وإذا تم تنفيذ ذلك»، فإنه «سيكون بمثابة ترحيل قسري فردي وجماعي على ما يبدو، وهذا يخالف التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني. وهي أيضا بمثابة عمليات إخلاء قسري على ما يبدو، بما يخالف التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان».[31]

إسرائيل تسمح باستئناف مشاريع الأمم المتحدة لإعادة البناء الحاصلة على موافقة في غزة

مشاريع بقيمة 116,2 مليون دولار أمريكي لا تزال معلقة منذ 19 شهراً في المتوسط

في تشرين الأول/أكتوبر 2013، عقب اكتشاف نفق تحت الأرض من قطاع غزة إلى إسرائيل، أوقفت السلطات الإسرائيلية دخول مواد البناء الأساسية للمنظمات الدولية وأوقفت أيضا الكميات المحدودة المصرح بها للقطاع التجاري.[41] وأدى ذلك إلى توقف كامل في تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة للبناء وإعادة التأهيل، وكذلك المشاريع الأخرى الممولة دوليا. تم استئناف دخول مواد البناء للمشاريع الدولية بشكل جزئي فقط في كانون الأول/ديسمبر 2013 نتيجة لزيادة مستوى المشاركة من قبل الجهات الدولية المعنية.

في هذا الشهر (أيار/مايو) 2014، سمحت وزارة الدفاع الإسرائيلية باستئناف استيراد مواد البناء لمشاريع الأمم المتحدة، أو لأجزاء من المشاريع تبلغ قيمتها 14 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك المراكز الصحية والمدارس والمساكن والبنية التحتية للمياه. هذا بالإضافة إلى المشاريع المعلقة التي تم استئنافها تدريجياً منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 قيمتها 100.2 مليون دولار أمريكي. وتمت الموافقة بالفعل على مشاريع أخرى قيمتها 12 مليون دولار أمريكي لا تزال تسعى بفعالية

قيمة مشاريع الأمم المتحدة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المقدمة للموافقة عليها حسب الحالة – حزيران/يونيو 2010 – أيار/مايو 2014

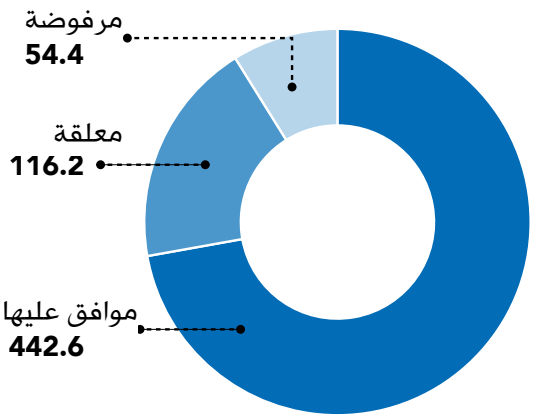

للحصول على ترخيص لاستئنافها. ووافقت السلطات الإسرائيلية أيضا في هذا الشهر على أحد مشاريع وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للإسكان بقيمة 16.5 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد 18 شهراً من تقديمه. وهذه أول موافقة جديدة لمشروع تابع للأونروا (في مقابل تصريح باستئناف مشروع معلق) منذ آذار/مارس 2013.

في أعقاب تولي حماس السلطة في غزة وفرض الحصار في حزيران/يونيو 2007، منعت إسرائيل بالكامل استيراد جميع مواد البناء إلى غزة. وبقيت بعض المواد الأساسية، بما في ذلك الاسمنت والحصى والقضبان المعدنية، مقيدة حتى بعد تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد في حزيران/يونيو 2010، ومنذ ذلك التخفيف، تم السماح فقط للمنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع وافقت عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل باستيراد هذه المواد المقيدة.

تبقى الموافقة والتنسيق وعملية التحقق لمشاريع إعادة البناء الدولية في غزة مطلوبة، وتحد من قدرة الوكالات على الاستجابة للاحتياجات الملحة، وينطوي ذلك على مقتضيات كبيرة التكاليف، يتحملها في نهاية المطاف مجتمع المانحين. والأهم من ذلك، فإنه يعوق التنفيذ الفعال للبرامج لسكان يعانون بالفعل من الضعف.

وبشكل عام، وافقت السلطات الإسرائيلية، في الفترة بين حزيران/يونيو 2010 وأيار/مايو 2014، على مشاريع بناء (أو أجزاء منها) بقيمة تتجاوز 442.5 مليون دولار أمريكي أو 74 بالمائة من القيمة الإجمالية لمشاريع إعادة البناء الدولية المقدمة للموافقة عليها.[51] كان الوقت اللازم لمعالجة لهذه المشاريع 12 شهراً في المتوسط. وفي الوقت الحاضر، قدمت مشاريع بقيمة 116.2 مليون دولار أمريكي إلى السلطات الإسرائيلية ووقت الانتظار للموافقة عليها هو 19 شهراً في المتوسط.

تفيد منظمة مسلك- مركز الدفاع عن حرية الحركة (جيشاه) الإسرائيلية غير الحكومية أنه وفقا لوثيقة المبادئ التوجيهية الداخلية التي تستخدمها وزارة الدفاع، بدلاً من إطلاق مشاريع لوكالات تمت الموافقة عليها في إحدى المرات، يتم وضع المشاريع في "بنك"، ووفقاً للمبادئ التوجيهية "يتم إطلاقها للتنفيذ... بشكل دوري وبشكل مقصود بهدف الحفاظ على استمرارية السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة وإضفاء طابع شرعي عليها."[61]

سمحت وزارة الدفاع الإسرائيلية باستئناف استيراد مواد البناء لمشاريع الأمم المتحدة، أو لأجزاء من المشاريع تبلغ قيمتها 14 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك المراكز الصحية والمدارس والمساكن والبنية التحتية للمياه. هذا بالإضافة إلى مشاريع معلقة تم استئنافها تدريجيا منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 قيمتها 100.2 مليون دولار أمريكي.

وحالما تتم الموافقة على المشروع، لا بد من تنسيق استيراد المواد المطلوبة مع سلطة التنسيق والارتباط في إيريز. وفي حين تحسنت عملية التنسيق مع مرور الوقت، فإن ذلك يعود في جزء كبير منه إلى الموارد الكبيرة التي خصصتها الأمم المتحدة لإدارة العملية. في عام 2013 وحده، بلغت التكاليف الإضافية لموظفي وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتكاليف العبور وتكاليف النقل والإمداد الناتجة عن متطلبات الأمن الإسرائيلي على مرور ومراقبة مواد البناء المستوردة عبر معبر كيرم شالوم، المعبر الحدودي الوحيد المفتوح مع إسرائيل، أكثر من 6.7 مليون دولار أمريكي. وتعادل هذه التكاليف الإضافية تكلفة بناء ثلاث مدارس لوكالة الأونروا في غزة أو توزيع الغذاء لأكثر من 800,000 مستفيد لأكثر من شهر.[71] وهناك متطلبات إضافية من قبل السلطات الإسرائيلية منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 -مثل المراقبة اليومية لمصانع الإسمنت من قبل الموظفين الدوليين – يتوقع لها أن تزيد الأعباء المالية على وكالات الأمم المتحدة طوال العام 2014. وتمثل التأخيرات في معالجة الطلبات للمواد الإضافية اللازمة للمشاريع الموافق عليها أيضاً مصدراً للقلق. وحالياً، تواجه عدة مشاريع بقيمة 54 مليون دولار أمريكي وتحتاج إلى مواد إضافية خطر التأخير، مع مشروع واحد توقف بالفعل نتيجة لذلك.

في عام 2013 وحده، بلغت التكاليف الإضافية لموظفي وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتكاليف العبور وتكاليف النقل والإمداد الناتجة عن متطلبات الأمن الإسرائيلي على مرور ومراقبة مواد البناء المستوردة أكثر من 6.7 مليون دولار أمريكي.

الأزمة المالية ونقص الكهرباء تهدد استمرارية الرعاية الطبية

ساهمت بهذا القسم منظمة الصحة العالمية

نفاد مخزون ما يزيد عن ربع الأدوية الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة

أفادت مخازن الأدوية الرئيسية في وزارة الصحة في الضفة الغربية أن مخزون 150 (من 525) من الأدوية الأساسية كانت عند مستوى الصفر في أيار/مايو 2014؛ وفي قطاع غزة، أفاد مخزن الأدوية الرئيسي في وزارة الصحة أن مخزون 118 (من 481) من الأدوية الأساسية كانت عند مستوى الصفر. أطلقت منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل فيديو قصير لتسليط الضوء على كيف أن نقص الدواء يمكن أن يسبب معاناة غير ضرورية وحالة مرضية ويقصر حياة المرضى. يوثق هذا الفيديو أولاداً صغاراً يعانون من مرض نزيف الدم الوراثي (الهيموفيليا) في غزة ويحتاجون إلى أدوية بديل عوامل تخثر الدم والتي هي من بين الأدوية غير المتوفرة.[81]

وحقيقة أن عدد الأدوية التي بلغ مخزونها الصفر في الضفة الغربية أكبر مما في غزة، وهو نقص مزمن منذ عام 2006، أمر مثير للقلق. إن إمداد الأدوية والمستلزمات كان متقطعاً، ويرجع، ذلك في جانب منه، إلى عجز ميزانية دولة فلسطين، وهو أيضاً عامل مسبب للنقص في غزة. تحصل وزارة الصحة على الأدوية وتوزعها للاستخدام في المستشفى والعيادة على أساس 60/40 بالمائة لمخازن الأدوية التابعة للوزارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن، تم فقط تسليم ثلثي الميزانية السنوية لوزارة الصحة المخصصة للأدوية والبالغ حجمها 120 مليون دولار أمريكي في عام 2014 بسبب ديون السلطة الفلسطينية (حوالي 116 مليون دولار أمريكي) لشركات الأدوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها. ووافقت وزارة المالية على قائمة تضم 40 نوعاً من الدواء العالي التكلفة المنقذ للحياة لمرضى زراعة الأعضاء، أو السرطان، أو الكلى أو أمراض الكبد، وكذلك أدوية الأطفال الخاصة، ولكن من غير المرجح أن يتم شراؤها في وقت قريب.

أدت القيود الصارمة التي تفرضها السلطات المصرية على معبر رفح في غزة، منذ تموز/يوليو عام 2013، إلى جانب انعدام الأمن في سيناء، إلى انخفاض كبير في دخول تبرعات الأدوية عبر مصر. وفقد المرضى أيضا الوصول إلى المستشفيات في مصر عبر معبر رفح؛ حيث أن سبعة مرضى فقط عبروا إلى مصر في نيسان/أبريل 2014 بالمقارنة مع أكثر من 4,400 مريض في نيسان/أبريل 2013. وأخَّرت إجراءات التنسيق والتفتيش الدقيق على المعبر مع إسرائيل أيضاً شحنات الأدوية من الضفة الغربية، مما زاد من تكاليف النقل.

يضعف النقص المزمن في الكهرباء في غزة، إضافة إلى التشغيل الجزئي لمحطة كهرباء غزة، استمرارية رعاية المرضى في المستشفيات. وفي أنحاء غزة، ويتم تزويد الكهرباء لمدة 12 ساعة فقط في اليوم. وتتفاقم صعوبات الإمداد بسبب النقص الحاد مؤخراً في الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية، الناجم عن الحملة التي شنتها السلطات المصرية على الأنفاق غير الشرعية التي تستخدم لتهريب الوقود الرخيص. وأصبحت المولدات الاحتياطية لوازم موجودة في كل مكان للأعمال التجارية في غزة ولتلك الأسر التي تستطيع تحمل تكلفة الوقود و والحصول عليه.

تحتفظ مستشفيات غزة بمولدات مستقلة، ومتوسطة القدرة تعمل بالديزل لغرف العمليات لتجنب انقطاع الطاقة أثناء نوبات الانتقال اليومية من خطوط الكهرباء الرئيسية إلى المولدات الاحتياطية.

قام مستشفى الشفاء الرئيسي في غزة بربط جميع غرف العمليات الست لديه بنظام الكهرباء غير المنقطع والذي يمكنه ضمان الطاقة لآلات دعم الحياة المتقدمة خلال العمليات. غرفة العمليات الخاصة بجراحة القلب المفتوح ووحدة العناية المركزة بعد جراحة القلب مربوطة على مدار الأربع والعشرين ساعة بنظام الطاقة غير المتقطع، بما في ذلك أجهزة التنفس الصناعي والمراقبة. وكقاعدة عامة، فقط وحدات العناية المركزة مع أجهزة دعم الحياة المتقدمة لها ارتباط بنظام الطاقة غير المتقطع: الضوء، وأجهزة الشفط، وأجهزة التكييف، وغيرها من المعدات ليست مربوطة بالنظام. معدات معيارية أخرى، بما في ذلك التهوية والتبريد، وتنقية تفريغ الهواء، وأجهزة الشفط، تبقى متوقفة عن العمل خلال انقطاع الكهرباء. وتتعرض غرف الإنعاش أيضاً للانقطاع قصير خلال تحويل الكهرباء. ويؤثر الانقطاع المتكررة على بعض الآلات التي تتطلب تشغيلا بالتدريج وإعادة التشغيل في كل مرة تنقطع فيها الكهرباء، مما يزيد من نفقات قطع الغيار والصيانة وكذلك تكاليف الوقود.

تم فقط تسليم ثلثي الميزانية السنوية لوزارة الصحة المخصصة للأدوية والبالغ حجمها 120 مليون دولار أمريكي في عام 2014 بسبب ديون السلطة الفلسطينية لشركات الأدوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها.

مستشفى الولادة الإماراتي في تل السلطان

ثلاثة مرضى توفوا قبل الوصول إلى الرعاية في إسرائيل ومصر

في آذار/مارس 2014، توفي ثلاثة مرضى من غزة أثناء الانتظار للوصول إلى مواقع الرعاية الصحية في إسرائيل عبر معبر إيريز وفي مصر عبر معبر رفح. آسيا، مريضة القلب البالغة من العمر 28 عاما، توفيت بعد ساعات من حضورها لمقابلة أمنية مع جهاز الأمن العام الإسرائيلي كشرط لمعالجة طلبها لتصريح للسفر عبر معبر إيريز. وقد تم رفض طلبها للحصول على تصريح في أيلول/سبتمبر 2013. نايفة، مريضة بسرطان الثدي تبلغ من العمر 64 عاما، توفيت بعد انتظار لمدة ستة أسابيع للسفر عبر معبر رفح لمواصلة علاجها في مصر. وطفل رضيع يبلغ من العمر ثلاثة أشهر يعاني من عيب خلقي في القلب حصل على راع من أجل إجراء الجراحة في اسطنبول، لكنه توفي بعد انتظار لستة أسابيع للوصول عن طريق مصر إلى تركيا.

عنف المستوطنين الإسرائيليين يقوض سبل العيش الزراعية

إجراءات إسرائيلية جديدة تهدف لمعالجة الفجوات في إنفاذ القانون

العنف والترهيب ضد الفلسطينيين حول مستوطنة بات عاين أصبح منهجيا في السنوات الأخيرة، مما يقوض السلامة الجسدية وسبل العيش الزراعية للسكان في أربعة تجمّعات مجاورة.

خلال أيار/مايو، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجموعه 27 حادثاً ارتكبها مستوطنون إسرائيليون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نتج عنها إصابة فلسطينيين (سبعة حوادث) أو أضرار في الممتلكات الفلسطينية (20 حادثاً). وإجمالي عدد هذا النوع من الهجمات المسجلة هذا الشهر أقل قليلاً من المعدل الشهري المسجل حتى الآن في عام 2014 وعام 2013 (28 و30 على التوالي). خلال الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا 11 هجوماً نفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين، وخاصة مستوطنين في الضفة الغربية، مما أدى إلى وقوع إصابات (ثلاثة حوادث) أو أضرار في الممتلكات (ثمانية حوادث).

وفي المجموع، أصيب 13 فلسطينياً، بينهم ثمانية أطفال، أصيبوا في أيار/مايو إما من قبل المستوطنين أو من قبل القوات الإسرائيلية التي تدخلت خلال حوادث المستوطنين: ثلاثة أُصيبوا بالذخيرة الحية، وسبعة في اعتداء جسدي واثنان ضربا بالحجارة. حوادث ألحقت الضرر بالممتلكات الفلسطينية شملت اقتلاع أو تخريب 355 شجرة على الأقل، كانت غالبيتها أشجار زيتون، وتخريب أربع سيارات. وبالإضافة إلى ذلك، أُفيد خلال الشهر بعشرات الحوادث التي انطوت على العنف، والتخويف ومنع الوصول من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين والتي لم تنته بوقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات (أي غير مدرجة في الأرقام أعلاه).

عنف المستوطنين حول مستوطنة بات عاين (بيت لحم)

وقع خمسة من هجمات المستوطنين المسجلة هذا الشهر في محيط مستوطنة بات عاين في محافظة بيت لحم. في 11 أيار/مايو، قطع المستوطنون الإسرائيليون 50 شجرة عنب وخمسة أشجار زيتون مملوكة لأسرة من بيت أمر، والذين عانوا مراراً من هجمات مماثلة في السنوات القليلة الماضية. وقع هذا الحادث رغم

أشجار فلسطينية دُمرت بجوار مستوطنة بات عاين

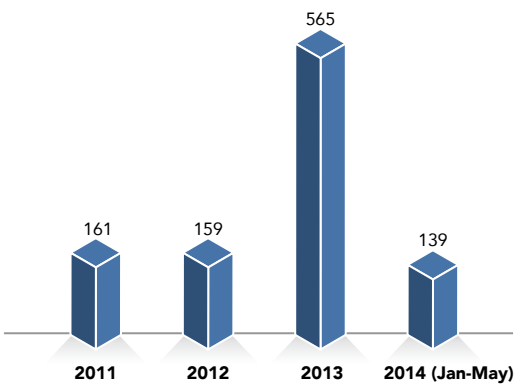

"نمتلك أنا وإخواني 88 دونم من الأراضي الخصبة في منطقة وادي أبو الريش. على مدى السنوات العشر الماضية كنا عرضة للتحرش والهجمات المستمرة من قبل المستوطنين من مستوطنة بات عاين. في أحد الهجمات في عام 2009، حضرت مجموعة منهم إلى أرضنا عندما كنت هناك، وبدءوا يضربونني حتى فقدت الوعي. تم إدخالي إلى المستشفى وأشرفت على الموت. حتى عام 2003 كانت الأرض منتجة ومربحة جدا، ولكن لم يعد الأمر كذلك. اقتلعت الكثير من الأشجار أو تم تخريبها، وقلصنا أو ألغينا أعمال الرعاية الأساسية بسبب الخوف. تقدمنا بالعديد من الشكاوى للشرطة الإسرائيلية وفي العام الماضي، بدعم من حاخامات من أجل حقوق الإنسان، ذهبنا إلى محكمة إسرائيلية للمطالبة بأن يفعلوا شيئا لوقف المستوطنين. أنا متفائل بشأن حكم المحكمة، على الرغم من أنني يجب أن أعتمد على مدى استعداد الجيش لتطبيقه."

محمد صليبي، 70 عاماً، بيت أمر

أعلنت السلطات الإسرائيلية عددا من الإجراءات، التي تم تنفيذها بالفعل أو قيد الدراسة، والتي تهدف إلى معالجة الفجوات الحالية في إنفاذ القانون أمام عنف المستوطنين.

الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة لمنع تكرار هجمات المستوطنين ضد هذه الأسرة، والتي قدمت التماسا إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية (انظر الشهادة في الإطار في هذا القسم). وتشمل هذه الإجراءات حراسة عسكرية للمزارعين أثناء تواجدهم في الحقول تصل إلى مرتين في الأسبوع، ويخضع ذلك للاعتبارات التشغيلية، وتركيب السياج بين المستوطنة وقطعة الأرض الخاصة بالأسرة ودوريات منتظمة.[91]

تشير المراقبة المنتظمة للمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إلى أن العنف والترهيب ضد الفلسطينيين حول مستوطنة بات عاين أصبح منهجيا في السنوات الأخيرة. وقوض هذا العنف بشدة السلامة الجسدية وسبل العيش الزراعية لسكان أربعة تجمّعات مجاورة -بيت أمر، وصافا، والجبعة ونحالين. وتشمل الحوادث في هذه المنطقة التي سجلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام 2010، من بين أمور أخرى، مقتل صبي فلسطيني (كانون الثاني/يناير 2011)، وإصابة 14 شخصاً (بينهم أربعة أطفال)، وإشعال النار في ثلاث قطع من الأراضي المزروعة واقتلاع أو إتلاف أكثر من 1,000 شجرة.

إنفاذ القانون: إجراءات جديدة، ومخاوف قديمة

خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، تم تسجيل سلسلة من الهجمات داخل إسرائيل نُسبت إلى الجماعات اليمينية الإسرائيلية/ومجموعات من المستوطنين أثرت على ممتلكات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل أو لمؤسسات موجودة في تجمّعاتهم المحلية (غير مدرجة في الأرقام أعلاه).[02] أثارت هذه الهجمات إدانات على نطاق واسع من قبل كبار المسؤولين الإسرائيليين، بما في

ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس،[12] وكذلك الإعلان عن عدد من الإجراءات التي طُبقت بالفعل أو قيد الدراسة، وتهدف لمعالجة الثغرات الحالية في إنفاذ القانون. وتشمل هذه الإجراءات، وفقا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، استخدام طائرات بدون طيار من قبل الشرطة لرصد عنف المستوطنين في المناطق الحساسة في الضفة الغربية،[22] وفتح مركز للشرطة في مستوطنة يتسهار (نابلس)، والتي كانت مصدرا لهجمات متكررة،[32] وإمكانية الإعلان عن الجماعات التي تنفذ هجمات ضد الفلسطينيين بأنها «منظمات إرهابية».[42]

يمثل فشل السلطات الإسرائيلية في فرض سيادة القانون بشكل كافٍ فيما يتعلق بعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين مصدر قلق منذ فترة طويلة. ووفقا لمنظمة ييش دين - منظمة متطوعين لحقوق الانسان- الإسرائيلية، حوالي 84 بالمائة من الشكاوى التي قدمها الفلسطينيون تابعتها المنظمة بين: 2005 و2013 أغلقت، ويرجع ذلك في الأساس لحالات الفشل في التحقيق. وتعمل جوانب معينة من النظام الحالي بفعالية ضد سيادة القانون عن طريق إثناء الفلسطينيين عن تقديم الشكاوى. وفي معظم الحالات، يتم إغلاق التحقيقات الجنائية في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين دون توجيه اتهامات.

الهوامش

1. يعتمد 2,000 شخص آخرون بشكل غير مباشر على صناعة صيد الأسماك لكسب عيشهم ويعتمد حوالي 35,000 شخص على الدخل الوارد من صيد الأسماك.
2. أدى عدم اتساق التعليمات بالنسبة للقيود الفعلية التي تعلنها السلطات الإسرائيلية إلى بعض الالتباس وكذلك القلق. بعد اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أبلغ مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق الفلسطينية المنظمات الإنسانية أنه يسمح للمزارعين الوصول إلى أراضيهم الواقعة في نطاق 100 متر من السياج، كما نشر على موقع مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق الفلسطينية يوم 25 شباط/فبراير 2013. وفي 10 آذار/مارس 2013، رد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي على رسالة حول هذا الموضوع من جمعية مسلك مركز الدفاع عن حرية الحركة (جيشاه)، ذكرت أن الأفراد منعوا من الوصول إلى مناطق في نطاق 300 متر من السياج. وفي أيار/مايو 2014، حث تقرير مراقب حقوق الإنسان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي على الرد عبر وسائل الإعلام، ويعلن أن "حد 100 متر (ياردة) من السياج الحدودي... كان ' معروفا وواسع الانتشار"، وأن "الناس الذين يقتربون من السياج يعرضون أنفسهم للخطر".
3. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ،تركيز خاص :الأثر الإنساني للجدار، تحديث رقم 8: أربع سنوات بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار، تموز/يوليو 2008 صفحة 16.
4. قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية لعام 2005، طُبق في عام 2009، نتج عنه إعادة توجيه امسار الجدار أعادت حوالي 600 دونم.
5. لمزيد من التفاصيل والتحليل، أنظر البنك الدولي، تقييم القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني، 2009.
6. نفذ المشروع بالشراكة مع مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وبتمويل من صندوق الطوارئ للإغاثة، مجموعة من الصناديق يشرف عليها منسق الشؤون الإنسانية ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. والهدف من الصندوق هو منع مزيد من تآكل سبل العيش الزراعية وكذلك التهجير المحتمل من المنطقة. انظر "دعم سبل العيش الزراعية في المجتمعات المتضررة من الجدار'، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_12_16_arabic.pdf.
7. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2014) تدفق المياه أسفل جدار الضفة الغربية، http://blogs.icrc.org/ilot/2014/05/22/water-to-4000-villagers-in-jayyous/
8. بتسيلم، التنمية المحتجزة: التأثير طويل الأمد للجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، 2012، صفحة 52. ليست هناك بيانات متاحة لعام 2010. http://www.btselem.org/download/201210_arrested_development_eng.pdf
9. بيانات من مشروع لمحة عن مواطن الضعف (VPP) 2013، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
10. حاييم ليفنسون "، بعد طرد الفلسطينيين، إسرائيل تسعى لإضفاء الشرعية على بؤرة استيطانية في منطقة إطلاق نار"، هآرتس، 1 حزيران/يونيو 2014.
11. أميرة هاس، "ضابط يعترف: الجيش الإسرائيلي يستخدم مناطق إطلاق النار الحية لطرد الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية،" هآرتس، 21 أيار/مايو 2014.
12. تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، آب/أغسطس 2013، ص. 11-10
13. المصدر نفسه
14. في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2012، وكجزء من تفاهم وقف إطلاق النار، بدأت إسرائيل بالتصريح بدخول 20 شاحنة من الحصى يوميا للقطاع الخاص عبر معبر كيرم شالوم، وهذا أول استيراد من نوعه للقطاع الخاص منذ حزيران/يونيو 2007. وتمت زيادة هذه الحصة في 22 أيلول/سبتمبر 2013 إلى 70 شاحنة يومياً من الحصى، والاسمنت وقضبان الصلب للاستخدام التجاري كاستجابة جزئية للنقص الخطير في مواد البناء في السوق بعد إغلاق مصر لأنفاق التهريب، المصدر الوحيد لمثل هذه المواد للقطاع الخاص.

15. يتألف برنامج الأمم المتحدة لإعادة البناء لغزة من 289 بنداً في مشروعات بقيمة 613.2 مليون دولار أمريكي (تمت الموافقة عليها، معلقة أو رفضت). وهو يشمل أكثر من 9،000 وحدة سكنية، و107 مدارس، و14 مرفقاً صحياً و52 مشروعاً للمياه والصرف الصحي والكهرباء والبنية التحتية. وتقدر قيمة المشاريع الموافق عليها بمبلغ 442.5 مليون دولار أمريكي.

61. "الملحق ج: إجراءات تنفيذ المشاريع الممولة دوليا في قطاع غزة"
http://www.gisha.org/userfiles/file/freedomofinformation/Translations/AppendixC-ProjectProcedures-Oct2011.pdf

17. يستبعد هذا المبلغ وهو 6.7 مليون دولار أمريكي التضخم (الأسعار ترتفع بينما يتم تأخير المشاريع وبالتالي يُطلب من وكالة الأونروا إما تقليص المشروع أو طلب تمويل إضافي من أحد المانحين)، ويستبعد الدفع المستمر للمأوى الانتقالي، والمساعدات النقدية لأولئك الذين ينتظرون مأوى جديد، والثمن الذي تدفعه الأونروا وموظفوها من مصداقيتها داخل مجتمع غزة، من المستفيدين إلى المقاولين وبين مجتمع المانحين.

18. متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=MHuFSLldrfY

19. محكمة العدل العليا 4103/12، الوهادين وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرين، قدمها المدعي العام للدولة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

20. انظر إي. أشكنازي، "مخربون يثقبون إطارات 40 سيارة في جرائم الكراهية في شمال إسرائيل"، هآرتس، 3 نيسان/أبريل 2014. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يراقب هذا النوع من الحوادث داخل إسرائيل.

21. قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عقب إحدى هذه الهجمات: "ما حدث في الفريديس يبعث على الغيظ. نحن نعمل للعثور على المسؤولين. لقد أمرت بتعزيزات ونحن نستخدم موارد الشين بيت (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي). هؤلاء هدف رئيسي لأن ما ارتكبوه يتعارض مع ثقافتنا وقيمنا". جي. ليز، هآرتس، 30 نيسان/أبريل 2014.

22. حاييم ليفنسون "الشرطة تستخدم طائرات بدون طيار لتعقب مرتكبي جرائم الكراهية في الضفة الغربية"، هآرتس، 16 أيار/مايو 2014.

23. حاييم ليفنسون ويانيف كابوبيتز، "الشرطة تنشئ متجرا في مستوطنة يتسهار المتشددة"، هآرتس، 18 أيار/مايو 2014.

24. حاييم ليفنسون "، المدعي العام الإسرائيلي: لا فائدة حقيقية في قول إن مرتكبي جرائم 'بطاقة الثمن' إرهابيين"، هآرتس، 2 حزيران/يونيو 2014.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_06_24_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.